

Distr.: General  
3 March 2016

Arabic  
Original: English

جمعية الأمم المتحدة  
للبيئة التابعة لبرنامج  
الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة  
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة  
الدورة الثانية

نيروبي، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦

البند ٤ (ح) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية  
الدولية: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

القرار ١٠/١: الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة  
البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

أعدّ هذا التقرير استجابة للقرار ١٠/١ الصادر من جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الذي يطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم تقريراً بشأن جهود برنامج البيئة لجمع وتبادل المعلومات بشأن مختلف الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات التي أعدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة. ويعتمد القرار ١٠/١ على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "المستقبل الذي نصبو إليه" وعلى مقرّر مجلس الإدارة ٨/٢٧ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وكلاهما يُبرز تعدّد النُهُج إزاء الاستدامة البيئية.

ويقدم التقرير موجزاً لجهود برنامج البيئة الرامية إلى تجميع وتوثيق النُهُج المتعددة التي توجد على المستوى العالمي وعرض عام للأعمال ذات الصلة التي ينفذها برنامج البيئة لدعم الدول الأعضاء. واتساقاً مع الفقرة ٢ من القرار ١٠/١، سوف تكوّن المعلومات التي قام برنامج البيئة بجمعها والناتج الأساسية لتحليلاته الأساس لحلقة عمل مقترحة وعقد "سوق تبادل الأفكار" أثناء الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ٢٠١٦، حيث يمكن تبادل الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية.

## أولاً - مقدمة

١ - في سنة ٢٠١٣، أقرّ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بموجب مقرره ٨/٢٧، بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أنه توجد هناك مسارات مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة، وفي الفقرة ٣ من المقرر، طلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج البيئة جمع هذه المبادرات وتوحيد الجهود والممارسات والخبرات بشأن مختلف الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ونشر هذه المعلومات، وكذلك تيسير تبادل المعلومات بين البلدان بغية دعم جهودها لتشجيع التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٢ - وفي سنة ٢٠١٤ اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة القرار ١٠/١ بشأن الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وفيه رحبت بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وأحاطت علماً بالفقرة ٢ من مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧، الذي يشير على وجه الخصوص إلى مراجع في هذه الوثائق بشأن تعدد المسارات للاستدامة البيئية والقضاء على الفقر. ووضع القرار اهتماماً خاصاً بنهج "مفهوم العيش الكريم في توازن وانسجام مع أمنا الأرض باعتباره نهجاً شمولياً متكاملًا في مجال التنمية المستدامة" ولاحظت أيضاً أن عبارة "أمنا الأرض" كانت تعبيراً شائعاً في عدد من البلدان والمناطق وأن بعض البلدان أقرّ بحقوق الطبيعة في سياق تعزيز التنمية المستدامة.

٣ - وطلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة أيضاً، في قرارها ١٠/١، إلى المدير التنفيذي لبرنامج البيئة أن يقدم تقريراً على أساس المعلومات المتولدة عن تنفيذ الفقرة ٣ من مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧ لتقديم التقرير إلى جمعية البيئة في دورتها الثانية والنظر في تنظيم حلقة عمل أثناء تلك الدورة.

٤ - ويهدف التقرير الحالي إلى تقديم معلومات بشأن جهود برنامج البيئة لمعالجة الطلبات الواردة في القرار ١٠/١ الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧. ويصف التقرير الأعمال التي اضطلع بها برنامج البيئة لجمع وتبادل المعلومات عن طائفة عريضة من النُهُج لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، التي توجد ويعرض بعض نتائج ذلك العمل. وسوف تكوّن معلومات برنامج البيئة التي جمعها والنتائج الأساسية لتحليله الأساس لعقد حلقة عمل و "سوق تبادل الأفكار" تُعقدان أثناء الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، في أيار/مايو ٢٠١٦ حيث يمكن تبادل مختلف الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية.

## ثانياً - معلومات أساسية

٥ - اعتباراً من تقرير ١٩٨٧ الصادر من اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك"، الذي من الشائع أن يشار إليه بعنوان "تقرير برونتلاند"، إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وبرنامج جدول أعمال القرن ٢١ للإجراءات المنشودة التي اعتمدت في سنة ١٩٩٢، أكّدت الحكومات، على النحو المذكور في المبدأ ١٢ من إعلان ريو، أن "تتعاون الدول في الترويج لنظام اقتصادي دولي داعم ومفتوح يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في جميع البلدان لكي يتسنى تحسين معالجة مشاكل التدهور البيئي".

٦ - وعقب ذلك، عُقد عدد من المؤتمرات الدولية الرئيسية التي واصلت تنقيح تعريف وأهداف التنمية المستدامة: مؤتمر قمة الألفية الذي عقده الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠، والذي أسفر عن الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في سنة ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، حيث

حدّد قادة العالم التزامهم بتحقيق تلك الأهداف واعتمدوا خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وهو ما شجّع السلطات المختصة على جميع المستويات بأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار في عملية صُنع القرار.<sup>(١)</sup>

٧ - وفي سنة ٢٠٠٨، شهد العالم أزمة مالية لم يسبق لها مثيل قوّضت وعرّضت للخطر الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. وفي أعقاب تلك الأزمة، بدأ كثير من الحكومات في إعادة النظر في النماذج والمفاهيم التقليدية للثروة والازدهار. وشجّع على تلك المناقشة زيادة الأدلة والاعتراف بالمخاطر التي يثيرها تغيّر المناخ والتدهور في النظام الإيكولوجي.

٨ - ونظراً لأن عدداً من البلدان كانت تدرس اعتماد مجموعة إجراءات تحفيز مالية لمعالجة الأزمة المالية، استقدّم برنامج البيئة فكرة "الاتفاق البيئي العالمي الجديد" لتشجيع البلدان على تركيز بضعة من الإجراءات على الاستثمارات التي من شأنها أن تحفّز الانتعاش الاقتصادي وإيجاد وظائف في القطاعات الاقتصادية مما يسهم في الاستدامة البيئية. واعتماداً على نجاح تلك الجهود، دشّن برنامج البيئة في سنة ٢٠٠٨ "مبادرة الاقتصاد الأخضر" لوضع سياسات ومسارات من أجل مزيد من النمو الاقتصادي المستدام، ونشر في سنة ٢٠١١ تقرير الاقتصاد الأخضر الذي عمل على زيادة تعزيز الحالة الاقتصادية من أجل التنمية المستدامة.

٩ - وقد برز مفهوم الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي في سنة ٢٠١٢ عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل، وكان المحور الرئيسي لموضوعاته "اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر". وأقرت الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه" (A/RES/66/288) وجود "نهج ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة متاحة لكل بلد، وفقاً لظروفه وأولوياته، لتحقيق التنمية المستدامة" (الفقرة ٥٦)، وسلّطت الأضواء على نهج الاقتصاد الأخضر كأداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - وفي سنة ٢٠١٣، أحاط مجلس إدارة برنامج البيئة علماً بالتشديد على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن المسارات المختلفة المؤدية إلى اقتصادات شاملة ومستدامة. وتضمّن مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧ الإقرار بتعددية النهج وطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج البيئة "أن يجمع هذه المبادرات والمسااعي والممارسات والخبرات في مختلف النهج والرؤى والنماذج والأدوات بما في ذلك الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ونشر هذه المعلومات وتيسير تبادل المعلومات بين البلدان، وذلك لدعمها على النهوض بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر".

١١ - وفي سنة ٢٠١٤ اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة القرار ١٠/١، وفيه طلبت إلى المدير التنفيذي لبرنامج البيئة تقديم تقرير على أساس المعلومات المتولدة عن تنفيذ الفقرة ٣ من مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧ وتقديم التقرير إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثانية والنظر أيضاً في تنظيم حلقة عمل أثناء انعقاد تلك الدورة.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، الفقرة ١٩.

## ثالثاً - السياق الحالي واستجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

### ألف - المسارات المتعددة إلى التنمية المستدامة

١٢ - بدأ برنامج البيئة، كمتابعة لمقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧، في جمع وتبادل المعلومات بشأن مختلف النهج والأدوات في مجال التنمية المستدامة. وبدأ برنامج البيئة بتعزيز ولايته من جمعية الأمم المتحدة للبيئة بموجب القرار ١٠/١ يسعي إلى الاستجابة للمقرر ٨/٢٧، والقرار ١٠/١ عبر عدد من مسارات العمل.

١٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، دشّن برنامج البيئة مشروعاً بعنوان "تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب - بناء قدرات البلدان النامية لتعزيز الاقتصادات الخضراء (المراعية للبيئة)" وهو الذي أصدر أول استجابة لمقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧ والقرار التالي الخاص بجمعية الأمم المتحدة للبيئة، مجموعة من منتجات معارفية - أربع ورقات معلومات أساسية، ونشرة مطوية تضم ٢٤ صفحة، وخمسة أفلام فيديو، وتقرير تجميعي مؤلف من ٥٥ صفحة - وكلها أبرزت النهج الوطنية المتميّزة الأربع لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. زيادة على ذلك، ساهم برنامج البيئة في تيسير تبادل المعلومات بشأن أعماله عن طريق تنظيم أربع اجتماعات للتوعية وبناء القدرات.

١٤ - وقد أظهر التقرير التجميعي للمشروع (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٥)، المعنون *المسارات العديدة لتحقيق التنمية المستدامة: النتائج الأولية من بلدان نصف الكرة الجنوبي*، أن النهج الوطنية الأربعة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر التي جرى بحثها، أظهرت الخبرات الخاصة والظروف والأولويات التي تخص البلدان المعنية (بوليفيا - دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وجنوب أفريقيا وتايلند؛ وأنها كلها تستند إلى رؤى بينها اختلافات طفيفة خاصة بالتنمية المستدامة؛ وأنها استخدمت أدوات مختلفة لتحقيق أهدافها، على النحو الممّثل أدناه:

(أ) نهج "العيش بحالة جيدة في انسجام وتوازن مع أمنا الأرض" الذي اتبعته دولة بوليفيا المتعددة القوميات وهو يعكس وجهة نظر عالمية ترى أن "أمنا الأرض" كائن حيّ له نفس الحقوق مثل البشر، ومن ثم يعطي أهمية فائقة لعلاقة متوازنة بين البشر والطبيعة في المجالات المادية والعاطفية والروحية، ويرفض النهج القائم على السوق عندما يصل الأمر إلى تعزيز الاستدامة. ويستند تنفيذ النهج إلى إقامة حوار بين مختلف الجماعات الاجتماعية الثقافية، بما في ذلك الشعوب الأصلية في بوليفيا، ومستويات الحكم لتيسير تبادل مزدوج الاتجاه في المعارف، بما في ذلك المعارف والممارسات والخبرات التقليدية؛

(ب) نهج "الحضارة الإيكولوجية" الذي تتبعه الصين وهو يستخدم أهدافاً ومؤشرات محدّدة بوضوح لتحقيق النمو الاقتصادي المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد داخل نطاق قدرة البيئة على الاحتمال. وهو نهج متأصل بقوة في إطار السياسة الوطنية مع وجود حوافز مقررّة لموظفي الحكومة لتحقيق أهداف الأداء البيئي على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية؛

(ج) نهج "اقتصاد الاكتفاء" الذي تتبعه تايلند ويهدف لتقديم مبادئ إرشادية رفيعة المستوى من أجل سياسات التنمية المستدامة، وكذلك من أجل حياة مواطنيها، ويركّز على الاعتدال والترشيد والقدرة على الانتعاش؛

(د) نهج "الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر" تتبعه جنوب أفريقيا ويستخدم مفهوم الاقتصاد الأخضر الشامل لتحقيق الصلاح في أحوال المواطنين الأشد ضعفاً وللنهوض نحو اقتصاد الكفاءة في استخدام الموارد

والمخفض الاستهلاك في الكربون، وبالقيام بذلك فإنه يركّز على تخفيف حدة الفقر وعلى النمو المنصّف عند تنفيذ سياسات ونقل الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الخضراء في الاقتصاد وخلق وظائف لائقة ومستدامة.

١٥ - وتقدّم المناهج الوطنية الأربعة أمثلة ملموسة لكيف يمكن لبلدان أخرى أن تعالج تحديات اقتصادية وبيئية واجتماعية مماثلة. وبينما يعكس كل نهج سياقاً فريداً خاصاً ببلد معيّن ويعرض أدوات مختلفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فالشيء الذي يوحد بين هؤلاء هو أنها جميعاً توسّع نطاق تعاريف التقدّم والتنمية. وتتوخّى النهج الأربعة تنمية مستدامة بقدر يزيد عن مجرد النمو الاقتصادي البسيط بالمعنى التقليدي وكلها تعطي أهمية لزيادة الرفاه والإنصاف الاجتماعي، والتراث الثقافي والاستهلاك المستدام وسلامة البيئة.

١٦ - وقد خلص التقرير التجميعي إلى أن المجتمع الدولي وقادته ومقرري سياساته يمكنهم الاستفادة من استكشاف تعديدية النهج المفاهيمية لتحقيق الاستدامة البيئية والتنمية الشاملة. ولكل نهج خاص بالتنمية المستدامة أوجه قوة وضعف، ومن الواضح أنه لكي يحقق النجاح، يلزم دمج أوجه التآزر لتكوين رؤية قوية ومتناسكة مع الأدوات الضرورية للعمل صوب تلك الرؤية. وتستطيع النهج، بل ويجب أن تُستخدم كمفاهيم تكاملية متعاضدة ويعزز بعضها البعض. إضافة إلى ذلك، من الواضح من التقرير أن الدعم السياسي الرفيع المستوى المتأصل في المجتمع المدني هو السياق الثقافي الوطني من الأمور الهامة للغاية لنجاح تنفيذ أية استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

## باء - المسارات المتعددة إلى التنمية المستدامة: التوعية وبناء القدرات

١٧ - استُكمل تحليل برنامج البيئة الذي قُصد به استكشاف المسارات المتعددة إلى التنمية المستدامة بعدد من حلقات العمل والأحداث الخاصة بالتوعية وبناء القدرات، والتي تستجيب إلى الطلبات في مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧ وقرار جمعية البيئة ١٠/١، على النحو المبين أدناه:

(أ) استضافة برنامج البيئة قاعة للعرض خلال المعرض الإنمائي العالمي لبلدان الجنوب لعام ٢٠١٣ في نيروبي، حيث جرى تبادل المعلومات عن المشروع المذكور أعلاه بشأن "تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، بما في ذلك عرض ثلاثة أفلام فيديو تعرض نهج الحضارة الإيكولوجية الذي تتبناه الصين. إضافة إلى ذلك، أصدر برنامج البيئة المطوية المكوّنة من ٢٤ صفحة بشأن المشروع، وأتاحها للاطلاع في قاعة العرض، والتي جرى توزيعها في الأحداث الخاصة بالعرض الخاص بالتنمية فيما بين بلدان الجنوب. ومُنحت جائزة الريادة السنوية الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والمقدمة من المعرض لسنة ٢٠١٣ إلى حكومة نيبال بسبب أعمالها المبتكرة بشأن الإنفاق العام والمراجعة المؤسسية في مجال المناخ، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مبادرة برنامج البيئة المعنية بالفقر - البيئة.

(ب) ونظّم برنامج البيئة حلقة عمل للمشروع في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بهدف تيسير تبادل المعرفة بين البلدان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبناء القدرات بالنسبة لنظم المؤشرات المناسبة محلياً. والتقى مشاركون من عشرة بلدان لتبادل المعلومات بشأن نهج التنمية المستدامة ولناقشة الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وكذلك التحديات الرئيسية على صعيد تنفيذ النهج. واشتملت حلقة العمل على عروض بشأن النهج الوطنية الأربعة المذكورة أعلاه - "نهج العيش بحالة جيدة في انسجام وتوازن مع أمنا الأرض"، "الحضارة الإيكولوجية"، "نهج اقتصاد الاكتفاء" و"الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر" وقدّم

للمشاركين تدريباً فنياً على استخدام المؤشرات ذات الصلة. وعرض ممثلون من الصين واندونيسيا وجنوب أفريقيا خبرات بلدانهم في استخدام المؤشرات من أجل تحديد الأهداف وصياغة وتقييم السياسات؛

(ج) وعُقدت حلقة عمل ثانية خاصة بالمشاريع في سيول في نيسان/أبريل ٢٠١٥ وشارك في استضافتها برنامج البيئة والمعهد العالمي للنمو الأخضر، واستندت إلى التقدم في حلقة عمل بالي بإدماج طائفة أعرض من أصحاب المصلحة بحيث يتبادلون المعلومات بشأن النهج الوطنية للتنمية المستدامة من عدد أكبر من البلدان؛

(د) وفي الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية (A/RES/69/2)، طلب رؤساء الدول والحكومات إلى الأمين العام أن يبدأ، بالتشاور والتعاون مع الشعوب الأصلية، وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومع الدول الأعضاء، في إعداد خطة عمل على نطاق المنظومة لكفالة اتباع نهج متكامل لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ووفقاً لذلك، جرى إعداد خطة العمل بالتشاور مع الدول الأعضاء، والشعوب الأصلية وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية الذي يُعتبر برنامج البيئة عضواً فيه. وحددت المشاورات الحاجة إلى عمل متضافر لتنفيذ الإعلان، وخصوصاً على المستوى القطري. ويتمثل الهدف الأساسي للخطة في زيادة تماسك منظومة الأمم المتحدة في معالجة الحقوق ورفاهية الشعوب الأصلية في أعمالها، بما في ذلك في دعم الدول الأعضاء، مع الهدف النهائي في تنفيذ الإعلان، مع المشاركة الفعلية للشعوب الأصلية، على جميع المستويات وضمن إطار تنفيذ خطة جدول أعمال ٢٠٣٠ المعني بالتنمية المستدامة. ويكفل مبدأ الاستدامة البيئية الاعتراف بالصلة الوثيقة بين العوامل البيئية وإعمال الحقوق ورفاه شعب الجماعات الأصلية، بما في ذلك المعارف التقليدية للشعوب الأصلية كإسهام في التنمية المستدامة، في جميع مراحل الأنشطة المبيّنة في خطة العمل، مما يعزز الشراكة والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والمنظمات والهيئات المتعددة الأطراف، مثل مصارف التنمية الإقليمية والإجراءات واللجان الخاصة بحقوق الإنسان؛

(هـ) وواصل برنامج البيئة وسيظل يواصل تقديم دعم لإعمال حقوق الشعوب الأصلية في تنفيذ ومراجعة خطة عام ٢٠٣٠. ومن الأهمية كمبراً عام، ضمان أن تساعد جهود منظومة الأمم المتحدة الدول الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة على أن تشمل، حيثما أمكن، التركيز على الشعوب الأصلية، الذين يندرجون بين أكثر الفئات تحلّفاً في السعي لتحقيق الأهداف؛

(و) وأثناء انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، عُقدت مناسبة جانبية بعنوان "حقوق الشعوب الأصلية في الحصول على الأراضي والأقاليم والموارد" في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وانصب التركيز في هذه المناسبة على إسهامات وحقوق الشعوب الأصلية على النحو المعترف به في مجموعة من الصكوك الدولية، من بينها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية، لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)، واتفاقية التنوع البيولوجي والمبادئ التوجيهية الطوعية لإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

(ز) وأطلق برنامج البيئة في المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، المعقود في كانكون، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠١٥، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ودراسته بعنوان سياسة الرعاة والاقتصاد الأخضر - علاقة

طبيعية؟ الوضع والتحديات ونتائج السياسات العامة. وتركز الدراسة على إمكانات الرعي الحالية والمستقبلية من أجل تحقيق الإدارة المستدامة والاقتصاد الأخضر من المراعي في العالم. وتجمع الدراسة الأدلة القائمة وتستخدم نماذج عملية من الرعي المتنقل في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وآسيا وأستراليا وأفريقيا. وتبيّن الدراسة الخصائص الكامنة في المنظومة من أجل الاستدامة التكوينية وبعض الفرص والتحديات الرئيسية من أجل النهوض بالتنمية في مناطق الرعي. وأخيراً، تحدّد الدراسة ظروف التمكين الأساسية اللازمة من أجل تسخير ما ينطوي عليه الرعي من قدرات في دوره المحتمل في اقتصاد أخضر. وبعد ذلك عرض المنشور في المنتدى العالمي للأراضي لعام ٢٠١٥ الذي نظّمه الائتلاف الدولي للأراضي في داكار في أيار/مايو ٢٠١٥، وفي المنتدى العالمي للمساحات الطبيعية لعام ٢٠١٥ الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(ح) ونشر برنامج البيئة تقرير المشروع، مسارات متعددة إلى التنمية المستدامة، مع مرحلة انطلاق تجريبية أثناء انعقاد حلقة العمل في سيول في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وحضر المناسبة الرسمية للإطلاق التي عقدت في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٥ ممثلو سبع عشرة بعثة دائمة لدى الأمم المتحدة وعدداً من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأبرزت مناقشة خبراء بشأن مختلف المسارات إلى التنمية المستدامة، التي تعتمد على المناقشات في حلقات العمل المذكورة آنفاً بإدراج الأهداف الإنمائية المستدامة المقترحة حديثاً.

## جيم - معاودة النظر في مفهوم الاقتصاد الأخضر

١٨ - متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو في سنة ٢٠١٢، واتساقاً مع مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧ وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١٠/١، شرع برنامج البيئة في إجراء مناقشة داخلية، وعهد إلى المعهد الدولي للتنمية المستدامة باستكشاف الطرق التي يمكن بها لبرنامج البيئة أن يلبي مطالب البلدان من أجل الدعم الذي يعكس النطاق العريض من السياقات الوطنية. وخلص المعهد إلى ضرورة تحديث مفهوم برنامج البيئة الخاص بالاقتصاد الأخضر للتشديد على الصلة بين حدود الكوكب والنمو الاقتصادي، ومراعاة الإدارة الرشيدة والمحركات المؤسسية للاستدامة، ولوضع مزيد من التركيز على الوسائل التي يمكن بها للاقتصاد الأخضر أن يخفف التفاوت المتزايد.

١٩ - واستجابة لنتائج المناقشات الداخلية، أعدّ برنامج البيئة مفهوماً شاملاً للاقتصاد الأخضر أوجده بالتشاور مع نطاق عريض من أصحاب المصلحة الداخليين عبر مختلف المجالات البرنامجية للمنظمة. ويعمل مفهوم الاقتصاد الأخضر الشامل بشكل كبير على توسيع نطاق مفهوم الاقتصاد الأخضر الأصلي لوصف الطريقة التي يمكن أن يساهم بها الاقتصاد الأخضر في معالجة مسائل عبر جميع المجالات مثل الصحة والتفاوت المتزايد وعلاقة البشر مع الطبيعة. وبإدراج تركيز على المؤسسات والإدارة الرشيدة والمعايير والقواعد التي توجّه المقررات المجتمعية وطريقة أفضل لإدارة الصالح العام والموارد الطبيعية.

٢٠ - وفي أبسط نموذج للتعبير، يُعتبر الاقتصاد الأخضر الشامل اقتصاداً منخفض الكربون أي أنه ذات كفاءة وهو نظيف من حيث الإنتاج لكنه أيضاً شامل من حيث الاستهلاك والنتائج، استناداً إلى المشاركة والتداولية والتعاون والتضامن والصمود والترابط. وهو ينصبّ على توسيع الخيارات والاختيارات فيما يتعلق بالاقتصادات الوطنية، باستخدام سياسات حماية مالية واجتماعية هادفة ومناسبة، وتدعمه مؤسسات قوية موجّهة بشكل محدد نحو الحفاظ على "الحدود الدنيا" الاجتماعية والإيكولوجية. ويدعم الاقتصاد الأخضر الشامل المساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء، وخصوصاً الفئات الفقيرة والضعيفة وموجّهة للموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والملكية والرقابة على الأرض وغيرها من أشكال الملكية، والإرث، والموارد

الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، على النحو المعبر عنه في الهدف الأول للتنمية المستدامة، وبشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٢١ - وأصدر المدير التنفيذي لبرنامج البيئة وثيقة بشأن الاقتصاد الأخضر الشامل، كشف مسارات في اتجاه اقتصاد أخضر شامل: موجز للقادة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٥)، في مناقشة أفرقة خبراء رفيعي المستوى عُقدت أثناء انعقاد قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، استضافت الشراكة من أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر، وهي مبادرة مشتركة بين منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج البيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منتدى إقليمياً للاقتصاد الأخضر استغرق أسبوعاً كاملاً من أجل أمريكا اللاتينية في كارتاخينا، كولومبيا، وقد هدفت إلى دعم التحليل ونشر وتبادل المعارف والخبرات وأدوات السياسات والاستراتيجيات الرامية للنهوض باعتماد اقتصادات خضراء وشاملة في أمريكا اللاتينية. وفي ضوء الاهتمام المحدد في مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٧ وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١٠/١ في المنطقة، قدّم برنامج البيئة عرضاً أمام المشاركين في المنتدى في الجلسة العامة بشأن مفهوم الاقتصاد الأخضر الشامل وأنشطة برنامج البيئة بشأن المسارات المتعددة إلى التنمية المستدامة، والتي ساعدت في التوعية داخل نطاق جهود برنامج البيئة في ذلك المضمار.

#### دال - اقتصاد أخضر شامل وأهداف التنمية المستدامة

٢٣ - تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئاً رئيسياً لخطة عام ٢٠٣٠. وفيما يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل في كثير من الأهداف تُعدّ العناصر المختلفة وما يرتبط بها من سياسات لمثل هذا الاقتصاد ذات أهمية كبيرة لتحقيق الهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام والهدف ١٢ بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وعن طريق تركيز الاقتصاد الأخضر الشامل على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، يمكن أن يسهم برنامج الاقتصاد الأخضر في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة ومُنتجة وعمل لائق للجميع (الهدف ٨). ويمكن لنهج الاقتصاد الأخضر الشامل أن يساعد على تحقيق هذا إلى حد كبير، باستكمال أنشطة بناء القدرات في إطار خطة السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدعم مجموعة من السياسات والتدابير تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحوّل في أنماط الاستهلاك والإنتاج (الهدف ١٢).

#### هاء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان وإطار السنوات العشر لبرامج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٢٤ - أعاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التأكيد على تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج باعتبار ذلك واحداً من الغايات الشاملة الثلاث للمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة. وفي ذلك المؤتمر، اعتمد رؤساء الدول إطار السنوات العشر للبرامج بشأن الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج ليصلح إطاراً عالمياً للعمل لتعجيل التحوّل نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وجرى التأكيد على الدور القاطع للاستهلاك والإنتاج المستدامين بصفته جزءاً مكملاً لخطة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠، بإدراج هدف مستقل خاص بالتنمية المستدامة لتحقيق الأنماط المستدامة للاستهلاك والتنمية



(الهدف ١٢) باعتباره واحداً من تلك التي اعتمدت في قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥ - ويقع في صميم المساعي الرامية إلى توجيه التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين "التفكير طوال دورة الحياة" الذي يمكن تعريفه على أنه نهج نوعي للغاية لفهم الطريقة التي تؤثر بها خياراتنا على ما يحدث في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة لنشاط صناعي من الأنشطة، من اقتناء المواد الخام مروراً بالصناعة والتوزيع واستخدام المنتجات والتخلص منها، وهذا يتم بطريقة لتجنب تبديل الآثار البيئية والاجتماعية بين مراحل دورة الحياة. فنهج التفكير طوال دورة الحياة يتيح أساساً علمياً قوياً للتحول إلى الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، التي ينبغي أن تنعكس أيضاً في سياسات وجهود تدعم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل. ولكي يكون النهج فعالاً، يحتاج إلى أن تتبناه الحكومات والصناعة والمستهلكون، في ضوء تأثير جميع أصحاب المصلحة على أنماط الإنتاج والاستهلاك. ولهذا السبب، يتطلب الأمر نهجاً خاصاً بأصحاب المصلحة المتعددين في تصميم وتنفيذ السياسات والتدابير الأخرى من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين بغية التأثير على الإنتاج والطلب على السلع والخدمات المتسمة بأنها أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الموارد.

٢٦ - ويندرج التفكير طوال دورة الحياة والإجراءات الرامية إلى التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صميم المساعي الرامية إلى إنشاء اقتصاد دائري، يعتبر وفقاً لمؤسسة إيلين ماك آرثر، اقتصاداً "إصلاحياً وقادراً على التحديد حسب التصميم، ويهدف إلى إبقاء المنتجات والمكونات والمواد عند حد منفعتها وقيمتها الأعلى في جميع الأوقات"<sup>(٢)</sup>. ويميز الاقتصاد الدائري بين الدورة التقنية والدورة البيولوجية، ويهدف إلى تقليل النفايات إلى أدنى حد وإعادة المغذيات والماء إلى النظم الإيكولوجية وإعادة استخدام المدخلات التقنية بأكثر قدر ممكن. وهو يسترشد بالنظم الإيكولوجية في العالم الطبيعي، التي تستند في حالتها السليمة إلى تدفقات دورية من الموارد والطاقة وهي أيضاً ذات اكتفاء ذاتي. وتتجاوز قيمة الاقتصاد الدائري مجرد إعادة تدوير وإدارة النفايات: فمن بين أهدافه تمديد أعمار المنتجات، بما في ذلك عن طريق الإصلاح وإعادة الاستخدام والتجديد وإعادة التأهيل وإعادة التصنيع. ويتطلب الانتقال إلى اقتصاد دائري نفس التحول العريض في عقليات وسلوكيات المستهلكين والحكومات وقطاعات الأعمال كما هو مطلوب من أجل التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٢٧ - وبينما تركزت غالبية أنشطة برنامج البيئة حتى الآن على الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، هناك تركيز متزايد على التدخلات على المستويات دون الوطنية، ولا سيما فيما يخص المدن التي أصبحت موطناً لما يزيد على نسبة ٥٠ في المائة من السكان في العالم، وهي تُعتبر مراكز هامة لاستهلاك الموارد وتحديد نوعية حياة وصحة ساكنيها. ووفقاً للتقرير نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الذي نشره برنامج البيئة في سنة ٢٠١١، "مع نصيب السكان بما يزيد قليلاً عن نسبة ٥٠ في المائة لكن نسبة الإشغال تقل عن نسبة ٢ في المائة من سطح الكرة الأرضية، حيث المناطق الحضرية تستوعب نسبة ٨٠ في المائة من الناتج الاقتصادي، وما بين نسبة ٦٠ في المائة ونسبة ٨٠ في المائة من استهلاك الطاقة وحوالي نسبة ٧٥ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون" (صفحة ٤٦١). ومن المتوقع حدوث زيادات ضخمة في مستويات التحضر وفي عدد المستهلكين من الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية في السنوات القادمة، ومن المتوقع أن الطبقة المتوسطة على المستوى العالمي الآخذة في الزيادة، قُدّرت بنحو ١,٨ بليون في سنة ٢٠٠٩، أن تعيش حياة أطول نتيجة لتحسن الرعاية الصحية، وسيزداد العدد إلى ٤,٩ بليون

(٢) <http://www.ellenmacarthurfoundation.org/circular-economy>

نسمة بحلول سنة ٢٠٣٠، وستكون لهؤلاء قوة شرائية أزيد. ورغم أن المدن هي مصدر كثير من المشاكل البيئية، إلا أنها توفر هياكل للإدارة ومجتمعات محلية أكثر ارتباطاً ومن ثم تتاح فرص لتحسين كفاءة الموارد وتعزيز أساليب الحياة المستدامة. ويدعم برنامج البيئة، عبر المبادرة العالمية من أجل مدن ذات كفاءة في استخدام الموارد، نهجاً شاملاً ليعتد للمدن أن تصبح أكثر كفاءة في استخدام الموارد. ويمكن للعمل بشأن المدن وأساليب المعيشة المستدامة أن تسهم بشكل مباشر في إنجاز عدد من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف ٩ بشأن الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف ١١ بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والهدف ١٢ بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

٢٨ - ويولّد إطار السنوات العشر لبرامج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أثراً جماعياً من خلال برامج وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، التي تطوّر وتكرّر وتعزّز سياسات ومبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع المستويات. ويعمل برنامج البيئة بمثابة أمانة، وتوجد حالياً ستة برامج مواضيعية وقطاعية تعمل بمثابة "مظلات" داخل إطار السنوات العشر، حيث تضم جهات فاعلة وخبرة فنية وموارد لتنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين بطريقة تنفيذية وعلى نطاق متزايد. ويتم التركيز في هذا التنفيذ على المستويين الإقليمي والوطني، مسترشداً بخرائط الطريق الإقليمية وجهات التنسيق الوطنية في الحكومات. وقام نحو ١٢٣ حكومة حتى الآن بتعيين تلك الجهات التنسيقية، وتتمثل الغاية الأولى من الهدف ١٢ من الأهداف الإنمائية المستدامة في تنفيذ إطار السنوات العشر للبرامج بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، حيث يتخذ جميع البلدان إجراءات، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وقيام البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها. وسيكون للإطار العشري للبرامج دور قاطع في توجيه الجهود الرامية إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وبذلك يساهم في المقصد ٨-٤ من هدف التنمية المستدامة ٨ بشأن النمو الاقتصادي المستدام.

## واو - معالجة الاندماج الاجتماعي: مبادرة الفقر والبيئة

٢٩ - المبادرة المعنية بالفقر والبيئة هي جهد مشترك شرع فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سنة ٢٠٠٥ للعمل على تحفيز التغييرات الابتكارية الرئيسية إلى أولويات السياسة الحكومية والميزانية في البلدان النامية اعتماداً على الميزات النسبية للهيئتين. وبشكل أدق، تدعم المبادرة الحكومات في إدراج أهداف الاستدامة البيئية واستدامة الموارد الطبيعية المؤازرة للفقراء، في الخطط الإنمائية الوطنية وكفالة تنفيذها عن طريق خطط القطاعات وميزانياتها. وتساهم المبادرة المعنية بالفقر والبيئة في الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد أخضر شامل وتعزيز القدرة على مواجهة الآثار المناخية لدى البلدان التي تتلقّى الدعم بالطرق التالية:

(أ) كفالة أن تكون الاستدامة البيئية هدفاً في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر: تُدرج الآن الاستراتيجية الوطنية لقرغيزستان من أجل التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ برنامجها الحكومي ذا الصلة من أجل الانتقال إلى تنمية مستدامة والتنمية الخضراء، والمساواة بين الجنسين والحدّ من أخطار الكوارث، استناداً إلى الهوية والأولويات الوطنية؛

(ب) إدخال متغيّرات الاستدامة البيئية في المخططات الوطنية للحدّ من الفقر: ففي آب/أغسطس ٢٠١٤ دشّنت الجمهورية الدومينيكية مؤشراً دليلاً على مستوى الأسرة المعيشية، وهو الأول من نوعه في العالم للتأثير على النظم الوطنية للسياسة الاجتماعية ولضمان أن تتعامل التحولات النقدية للفقراء أيضاً مع مستواهم المرتفع من التعرّض لمخاطر القضايا البيئية والكوارث المناخية المتطرّفة؛

(ج) إدراج قضايا الفقر والبيئة والموارد الطبيعية في المحاسبة الوطنية: اعتمدت بوتان نظاماً للمحاسبة الكاملة عن التكاليف كأساس لحساباتها الوطنية الجديدة ليتسنى للحكومة صياغة سياسات، وتخصيص موارد وعرض ميزانيات تقدّم حساباً عن قيمة الثروة الطبيعية والبشرية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى ذلك المتحصّل بآليات المحاسبة التقليدية؛

(د) حشد مزيد من الالتزامات المالية من الحكومات لأغراض التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: أنشأت رواندا صندوقاً وطنياً معنياً بالبيئة وتغيّر المناخ، وهو يتناول حاجة البلد للاستثمار في تنفيذ أهداف الاستدامة البيئية عن طريق توليد مزيد من الاستثمار العام وغيره من الاستثمار من أجل تكوين ثروة مستدامة والحد من وطأة الفقر. فقد حصل الصندوق بالفعل على مبلغ ٣٧,٤ مليون دولار كرأس مال أولي من إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومبلغ ١٨,٣ مليون دولار في شكل موارد مالية خارجية بقروض.

٣٠ - وتقدّم المبادرة المعنية بالفقر والبيئة وتوجيهات بشأن تعميم الأهداف البيئية لصالح الفقراء في عمليات التخطيط والميزنة، إلى جانب مختلف الأدوات المبيّنة أعلاه عن طريق تنفيذ نهج متكامل في البرامج القطرية والمنتجات المعرفية التي تدعمها المبادرة، على النحو الوارد في دليل المبادرة المنقّحة المعنية بالفقر والبيئة، تعميم البيئة والمناخ من أجل الحدّ من الفقر والتنمية المستدامة: دليل تعزيز عمليات التخطيط والميزنة.

٣١ - وقد حفّزت المبادرة المعنية بالفقر والبيئة الإصلاح المؤسسي من أجل الاستدامة البيئية عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي سنة ٢٠١٥، أسفر عدد كبير من التبادلات فيما بين بلدان الجنوب عن تجريب نهج وأدوات لتعميم المسائل المعنية بالفقر والبيئة، في عمليات تقرير السياسات والميزنة. وقد تطوّر العمل في منغوليا بشأن التخطيط في قطاع التعدين، واستفاد نظام إدارة الاستثمار العام المتصل بذلك من الأعمال المضطلع بها من قبل في الفلبين؛ وتعلّمت بوركينا فاسو من خبرة رواندا في إنشاء صندوقها الوطني الخاص بالبيئة وتغيّر المناخ، ومنعت بوركينا فاسو وملاوي وموزامبيق استخدام الأكياس المصنوعة من البلاستيك مسترشدة بالدور الرائد والنجاح في رواندا في المنطقة، واعتمدت موريتانيا نهجاً خاصاً للبرنامج والميزانية، مسترشدة بخبرة بوركينا فاسو في تطبيق هذا النهج في سنة ٢٠١٤؛ وفي ميانمار النموذج المالي لتقييم مقترحات التعدين تعتمد كثيراً على ذلك الذي وضعته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بدعم من مبادرة الفقر والبيئة.

## زاي - توقعات البيئة العالمية والموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٢ - استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١/١٠، اتخذ المدير التنفيذي لبرنامج البيئة الخطوات التالية لإدماج شتى الرؤى والنهج والنماذج والأدوات من أجل تحقيق التنمية المستدامة المشار إليها في العمليات التشاركية لتوقعات البيئة العالمية والموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:

(أ) سوف تدمج الطبعة السادسة من توقعات البيئة العالمية في تقييم المعارف الأصلية والمحلية التي حُدّدت في المطبوعات العلمية المستعرضة من قبل الأقران الخبراء. وما زالت قيد النظر النهج المتعلقة بإدماج هذه المعارف من الأدبيات غير المنشورة رسمياً ولن تكون جاهزة للاستخدام للطبعة السادسة ولكن يجري استكشاف أساليب إحصائية لمعالجة الملاحظات الخارجية عن الموضوع؛

(ب) أضيف فرع "المعارف التقليدية" إلى المنبر الإلكتروني في الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في صفحات الموقع الشبكي المخصّص للمستوى العالمي والإقليمي والقطري. ويتاح الاطلاع على خرائط للجماعات العرقية في الصفحات العالمية والقطرية. وسوف يستضيف فرع المعارف التقليدية خرائط وبيانات

ومقتطفات مرئية وأية معلومات أخرى تتصل بالمعارف التقليدية. ويقدم الموقع التفاعلي لبرنامج البيئة حالياً خرائط وصور ووثائق وقصص وموسيقى وأفلام تتصل بالمنطقة المتجمّدة الشمالية.

#### رابعاً - إبراز المسارات المتعددة إلى الاستدامة البيئية في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

٣٣ - سوف يُصدر برنامج البيئة منشوراً يشمل نطاق تقرير المسارات المتعددة إلى التنمية المستدامة، المشار إليه أعلاه من خلال الأخذ في الاعتبار بلدان إضافية ونهجها ورؤاها ونماذجها وأدواتها الفريدة من أجل العمل معاً صوب التنمية المستدامة. وسوف تشمل النهج المشمولة في التقرير الثاني نهج الاقتصاد الدائري، ونهج الدفَع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية والمؤشّر الوطني الإجمالي للرفاه والسعادة على المستوى الوطني. وربما تُعرض النتائج المتأتية من هذا التقرير، إلى جانب تلك النتائج المتأتية من التقرير الأول، في حلقة العمل المقترحة واجتماع ”سوق تبادل الأفكار“ أثناء الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ٢٠١٦ (انظر الفقرة ٣٥، أدناه).

٣٤ - وسوف يضطلع برنامج البيئة بأعمال للتوعية وبناء القدرات على المستوى الإقليمي حول المسارات المتعددة إلى التنمية المستدامة في الفترة المؤدّية إلى الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وسوف تساعد هذه الجهود في تعزيز نشر المعلومات بشأن تعدّد النهج للتنمية المستدامة، بما في ذلك نهج الاقتصاد الأخضر الشامل.

٣٥ - واستجابة لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١٠/١، يقترح برنامج البيئة استضافة حلقة عمل واجتماع ”سوق تبادل الأفكار“ من المتوقع عقدهما أثناء الدورة الثانية للجمعية. وسوف تعتمد حلقة العمل المقترحة على نتائج التقريرين الصادرين من برنامج البيئة بشأن المسارات المتعددة إلى التنمية المستدامة، مع الاستفادة من المبادرات من أنحاء العالم، على النحو الذي طلبه القرار ١٠/١، مع وجود وزراء من بلدان مختارة يتقاسمون المعلومات عن المبادرات الوطنية بشأن التنمية المستدامة في بلدانهم. وسوف يتيح اجتماع ”سوق الأفكار“ المقترح فرصة للبلدان لتبادل المواد وتقديم معلومات بشأن المبادرات الوطنية.